كقولك إذا جاء زيد أكرمته فإنها قضيتان شرطيتان مهملتان
لانه قد اهمل فيها التعرض لكمية الزمان لان اتفاقا التعرض
لكمية الزمان اما باتفاقا التعرض للزمان اصلا كما في المثال
الاول او باتفاقا التعرض لكمية الزمان مع التعرض للزمان
المبهم كما في المثال الثاني لان اذا ظرف للزمان دون ان
تلازمان اي الحكم في زمان غير معين مع المطلق تلازمان
طردا وعكسا بعين ما ذكرنا في التلازم بين الحملية الحقيقية
والحملية المهملة كقولك اي كقولك ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول للثاني
ومثال الشرطية التي يكون جزآها معلولي علة واحدة
كقولك ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء فان كل واحد
من وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس
ومنه التقابل اي ما يكون فيه المقدم والتالي
معلولي علة واحد التقابل بين المقدم والتالي والتقابل
هو كون الشيئين بحيث لا يتعقل احدهما بدون الآخر كالابوة
والبنوة فان الابوة لا تتعقل بدون تعقل البنوة والبنوة
لا تتعقل بدون تعقل الابوة وكل واحد منهما معلول علة هي
التوالد الواقع بين الاب والابن وليست الابوة علة للبنوة
ولا البنوة علة للابوة اذ لو كان كذلك لتقدم اتصاف الاب
بالابوة على اتصاف الابن بالبنوة او بالعكس وليس كذلك
لان الاتصاف فيهما يتحقق معا عند تحقق التوالد من
غير ان يتحقق بينهما قبلية او بعدية ذاتية كانت او زمانية
فان الاب لا يصير ابا قبل ان يصير الابن ابنا والابن لا يصير

ابنا

ابنا قبل ان يصير الاب ابا نعم ان ذات الاب مقدم على
ذات الابن تقدما زمانيا وتقدم ذات احد الموصوفين على
الآخر لا يستلزم تقدم احد الصفتين على الاخرى
لجواز ان تتقدم ذات على ذات ثم يتصفان معا بصفة
واحدة او بصفتين مختلفتين لانه يجوز ان يتصف ابن
الاربعين مع ابن الخمسين في آن واحد بالعلم او احدهما بالجهل
والآخر بالنسيان مع ان ذات ابن الخمسين مقدم على ذات
ابن الاربعين مجرد الاتفاق نعني ان الحكم بالاتصاف
بالاتصاف في الاتفاقية مجرد الاتفاق بين المقدم والتالي
من غير ان يكون احدهما لازما للآخر ملزوما له كما
اشار اليه بقوله لانها خلقا كذلك فان ناطقية الانسان ليست
ملزومة لناهقية الحمار ولا ناهقية الحمار لناطقية الانسان
لانه لو كان احدهما ملزوما للآخر لما جاز العقل انفكاك
احدهما عن الآخر لامتناع انفكاك اللازم عن الملزوم
لاستلزامه وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال لكن
العقل يحكم بانه يجوز ان يكون الانسان ناطقا والحمار ليس
بناهق وان يكون الحمار ناهقا والانسان ليس بناطق ولما
لم يكن بين المقدم والتالي في الاتفاقيات لزوم كان المقدم
جائز الوقوع في نظر العقل سواء كان التالي واقعا او لم يكن
وكذا كان التالي جائز الوقوع في نظره سواء كان المقدم واقعا
او لم يكن واقعا وكان التعليق بين امرين لا يتوقف وجود
احدهما على الآخر لغة من الكلام قالوا ان الاتفاقيات
لا فائدة فيها ولهذا لا تستعمل في العلوم والاستدلالات فان قلت

ملزومة

الانفكاك

بين

لا تقرير لما قبله من تجويز
حكم العقل بتخلف احدهما
عن الآخر فتدبر

قوله قالوا الجواب لما